لفيسة والفاظ مخترعة واقوال مزخرفة وتلخيص مقاله ان القبلية الانفكاكية التي يكون القبل بها منفكا عن البعد في الوجود قد يكون
بتخلل امر ممتد اوطرف منه موجودا او موهوم وهذه القبلية التكممية والقبلية الزمانية ويكون القبل بهذه القبلية في
جزء من الممتد اوحد منه والبعد في جزء اخر اوحد اخر ويكون اجزاء المتصل اوحد منه فاصلا بينهما وتقابلها هذه القبلية البعدية
التكممية الزمانية وبازاء هذه القبلية والبعدية المعية الزمانية المتوسطة بينهما وقد يكون لا بتخلل امر ممتد او لا ممتد بل يكون الا
الانفكاك بين القبل والبعد لا في افق التقضي والتجدد في حاق الاعيان ومتن الواقع خارج الاذهان بحيث ينعدم
العدم الصريح الثابت على ذات المتاخر مع تقرر ذات الشيء المتقدم لا في زمان او آن ولا في جهة ومكان بل في حاق الواقع و
نفس الامر فلا يصح توهم مرور زمان ممتد او تخلل اوطرف ممتد بينهما وهذا هو السبق الصريح والسبق الصرف والقبلية السرمدية
ومقابلها الدهرية والبعدية الغير السيالة وبازاء هذه القبلية والبعدية المعية الدهرية الغير المتكممة فكما ان في الفرق الاول
يكون عدم البعد ووجوده في حدين كذلك يكون في هذا الفرق وجود البعد في حيز عدمه ويكون رافعاله ويكون السالبة الفعلية
في الدهريات مناقضة لموجبتها فاذا كان الشيء الزماني في الدهر معدوما لصدق السلب الفعلي في الدهر واذا وجد
ارتفع العدم وقام الوجود مقامه فبعد العدم يصدق الموجب الفعلي وكذب سالبة وهذا بخلاف المقدار الزماني فان العدم
الواقع في زمان لا يرتفع عن زمانه بل ينتهي زمان وجوده ولا يصدق الموجب الفعلي في الزمانيات سالبتها بل يكون صدقهما في حدين
نظير الاول وقوع الجسمين في مكانين ونظير الثاني وقوع جسمين في مكان على التعاقب فالمسبوق بالعدم بهذا السبق في
وعاء الدهر الحادث الدهري وغير المسبوق بهذا السبق القديم السرمدي ثم التقدم السرمدي وان كانا مشتركين
في قبول الانفكاك لكن بينهما تباين بوجوه شتى فمنها ان التقدم الزماني يقع فيه التكثر على التعاقب بالكان متقدما على المتاخر
يكون هذا المتاخر متقدما على متاخر آخر واما القبلية السرمدية فلا تقبل التكثر على التعاقب لان تعاقب القبليات والبعديات
يقتضي الامتداد والانقسام الممتنعين في وعاء الدهر والسرمد ومن المستحيل ان يكون في وعاء الدهر طرفان وواسطة فاذن
الحوادث كلما يحدث في الدهر دفعة واحدة دهرية ويقع الحوادث كافة في الدهر بعد عدمها الا ما مبدعاتها فلا في زمان
واما كانياتها فكل متخصصا بزمان ومنها ان التقدم الزماني لا يختص بالوجود والعدم بل يعرض كليهما فقد يكون عدم
الشيء متقدما على وجوده بالزمان ثم يتقدم وجوده على عدمه بعد وجوده بالزمان فيمكن فيه عدم سابق وعدم لاحق ويكون
الوجود متوسطا بينهما واما التقدم بالدهر فلا يعرض للوجود اصلا بالقياس الى العدم لامتناع القبليتين والبعديتين على التعاقب
في

في وعاء الدهر كما مر ولانه لا يمكن اثبات الوجود في وعاء الدهر فاذا وجد شيء في وعاء الدهر بارتفاع عدمه الدهري بالمرة
لم يصح لذلك الوجود الفراض والانسلاب عن الواقع اصلا لان الموجود متى وقع لا يصح ارتفاعه عن الدهر بانسلاب هذا النحو هو
لا ينسلب عن حيزه هذا خلاصة كلامه في الافق المبين والقبسات وقال ايضا ان الدوام واللادوام كل منهما يقع على ما بحسب الزمان وما
بحسب الدهر فالدوام الزماني ما به يمتد التقرر ويستمر الوجود في جميع الزمان ويقابله اللادوام الزماني واللادوام السرمدي الغير
الزماني ما يكون بحسب نفس التقرر والوجود ولا يعقل فيه امتداد فهو كونه مقدسا عن سبق العدم في وعاء الدهر ومقابله اللادوام
بحسب سبق العدم بحسب الواقع والدوام السرمدي لا يكون شيء من الممكنات انما هو من خصائص الجاعل سبحانه واما الحقائق
الجوازية فيسبق عليها العدم الصريح في الواقع فيصدق السالب المطلق العام فاذا وجد بعد العدم في حاق الواقع ولوح الدهر
يصدق المطلق العام الفعلي بالفعلية الدهرية ويكذب السالب المطلق العام فيصدق المطلق الدهري غير دايم كما ان تحقق مصداقه غير
دايم وهذا كله بخلاف سنة الزمانيات فان صدق المطلقة دايم فان العدم الزماني لا يبطل لوقوع الوجود بل ينتهي به فالسلب
في جزء والايجاب في اخر فالمطلقتان صادقتان واما الدهر فلا يمكن فيه الاثبات والانتهاء بل يبطل العدم لوقوع الوجود
فالحكمان متضادان بان يبطل احدهما الوقوع الاخر فالعقل انما يحكم بان الحكم بالعدم كان له فعلية ثم بطل وكان له صدق ثم كذب
بفعلية الوجود فلا يصدق دوام وجوده لان الحكم بالعدم كان صادقا قبل الوجود قبلية دهرية ولا يصدق وجوده بعد عدمه
جميعا لان صدقه في الدهر قد ابطل صدق وجوده لا انه انتهى الحكم كما في الزمان فاذن الموجود الحادث الدهري ما دام
يكن زمانيا لا يصدق الحكم بانه موجود بالدوام ولا بانه معدوم بالاطلاق العام لارتفاع صدق الحكم بانه معدوم بالتقرر
الذي حصل في الدهر من تلقاء الجاعل المفيض هذا خلاصة ما قال في الافق المبين وهذا الكلام فاسد ووهم كاسد ولا تعلم
انت ومن يصلح للخطاب ان انفكاك شيء عن شيء لا يعقل ولا يتوهم الا بتخلل ممتد موهوم او موجود وكيف يصح الحكمان
المتناقضان في حاق الواقع من دون ان يكون احدهما في حد والاخر في حد آخر ولا يجوزه الا مؤوف القريحة اولا فقد
في التمسك اذا ارتفع الامتداد من البين لم يبق في يد العاقل الحكم بالماضوية المفهومة من كلمة كان والاستقبال المفهوم
من يكون والتراخي المفهوم من ثم بل انما يبقى الحكم بان الشيء معدوم في الواقع وموجود في الواقع ولا يمكن صدقهما معية بل
لا يصدق الحكم اما بالسلب فقط او بالايجاب فقط بحسب فالشيء اما يكون معدوما في الدهر دائما او يكون موجودا فيه دائما ولا يمكن
الحكم بالعدم قبل الوجود والتجدد فقد ظهر لك ان صدق الموجب بعد صدق السالب لا يصح في الدهر وما قال ان الصادق

Copyright © King Saud University